

هدية السلطان إلى مسلمي بلاد اليابان

هل المسلم مُلزم باتباع مذهب معين من المذاهب الأربعة؟!

بقلم

محمد سلطان المعصومي الخجندي المكي

المدرس بالمسجد الحرام

وقف لله تعالى

جمعية إحياء التراث الإسلامي

2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

هذه الرسالة شبه رد على كتاب:

«الاجتهاد والمجتهدون».

[المقدمة في سبب التأليف]

الحمد لله الذي هدانا للإسلام والإيمان، ووقفنا لمعرفة معاني كتابه القرآن، وفهم أحاديث رسوله سيد الإنس والجان، عليه الصلوات والتسليمات مادام الملوان، ويسر لنا السلوك إلى ما سلك فيه أصحابه الكرام، والتابعون لهم بإحسان على الكمال والتمام.

أما بعد، فيقول العيد الفقير إلى ألطف مولاة القدير، أبو عبد الكريم وأبو عبد الرحمن محمد سلطان بن أبي عبد الله محمد أوروفا لمعصومي الخجندي المكي، وفقه الله تعالى للعمل بكتابه، والتمسك بسنة رسوله، ورزقه حسن الختام: إنه كان ورد على سؤال من مسلمي بلاد اليابان، من بلدة طوكيو وأوزاكا في الشرق الأقصى، حاصله: ما حقيقة دين الإسلام؟ ثم ما معنى المذهب؟ وهل يلزم على من تشرف بدين الإسلام أن يتمذهب على أحد المذاهب الأربعة؟ أي أن يكون مالكيًا، أو حنفيًا، أو شافعيًا أو حنبليًا، أو غيرها، أو لا يلزم؟

لأنه قد وقع هنا اختلاف عظيم، ونزاع وخيم! حينما أراد عدة أنفار من متنوري الأفكار من رجال اليابان أن يدخلوا في دين الإسلام ويتشرفوا بشرف الإيمان، فعرضوا ذلك على جمعية المسلمين الكائنة في طوكيو، فقال جمع من أهل الهند: ينبغي أن يختاروا مذهب الإمام أبي حنيفة، لأنه سراج الأمة، وقال جمع من أهل أندونيسيا «جاوا»: يلزم أن يكون شافعيًا، فلما سمع اليابانيون كلامهم تعجبوا جدًا، وتحيروا فيما قصدوا! وصارت مسألة المذاهب سدًا في سبيل إسلامهم!!

فيا أستاذنا إنا نعرف من علمكم الغزير أنه إن شاء الله يصير سببًا للشفاء من هذا المرض والداء! نرجو من فيض بحر فضلكم أن تبينوا لنا الحقيقة حتى تطمئن قلوبنا، وتنشرح صدورنا فيكون شفاء للعي، ولكم الأجر الجزيل من الله تعالى، والثناء الجميل منا نحن معاشر مهاجري روسيا. والسلام عليكم وعلى كافة من اتبع الهدى.

حرر في شهر المحرم سنة ١٣٥٧ في طوكيو

محمد عبد الحي قوربانعلي ومحسن جاباك أوغلي

بيان حقيقة الإيمان والإسلام

وقد حررت في الجواب ما يأتي مما فتح الله تعالى عليّ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وما توفيقي إلا بالله. وهو الموفق للصواب.

اعلم أنه يزعم كثير من أهل الإسلام، علمائهم فضلاً عن جهلائهم: أنه لا بد للمسلم أن يتمذهب بأحد المذاهب المنسوبة إلى الأئمة الأربعة رحمهم الله كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد. وهذا غلط بل جهل من قائله، وعدم معرفة بالإسلام! فإنه قد ورد في حديث جبريل الصحيح المشهور كما في الصحيحين:

«أن جبريل عليه السلام يسأل رسول الله ﷺ عن الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: في جوابه: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا، قَالَ: مَا الْإِيمَانُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، قَالَ السَّائِلُ: مَا الْإِحْسَانُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ» الحديث.

وروى مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه: «أن رجلاً أتى النبي ج فقال: يا رسول الله دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة؟ فقال ج: تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان. فقال السائل والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا ولا أنقص منه شيئاً، قال رسول الله ج: أفلح الأعرابي إن صدق». رواه البخاري وغيره.

قال شرح الحديث ولم يذكر فيه الحج لأنه لم يكن فرض إذ ذاك.

وفي البخاري وغيره أيضاً من حديث أنس رضي الله عنه قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ عَقَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَكِيٌّ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، فَقَالَ: هَذَا الرَّجُلُ الْأَبْيَضُ الْمُتَكِيُّ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ أَجَبْتِكَ، فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي سَأَلْتُكَ، فَمُشِدُّ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَلَا تَحِدْ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِكَ، فَقَالَ: سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ، فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: اللَّهُ نَعَمْ، قَالَ: أَدْنُذُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْحَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: اللَّهُ نَعَمْ، قَالَ: أَدْنُذُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ نَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: اللَّهُ نَعَمْ، قَالَ: أَدْنُذُكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَعْيَانِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَيَّ فُقْرَانِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُ نَعَمْ، فَقَالَ الرَّجُلُ: آمَنْتُ بِمَا جِئْتُ بِهِ، وَأَنَا رَسُولٌ مِنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي، وَأَنَا ضِمَامٌ بِنِ تَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ». فهذا هو الإسلام الذي أمر الله بع عباده، وأرسل لبيانه محمداً ﷺ.

التقليد لمذهب معين من المذاهب الأربعة ليس بواجب ولا مندوب!

وأما المذاهب فهي آراء أهل العلم وأفهامهم في بعض المسائل واجتهاداتهم، وهذه الآراء والاجتهادات والفهوم لم يوجب الله تعالى ولا رسوله على أحد اتباعها! فإن فيها الصواب والخطأ! ولا صواب خالصاً إلا ما ثبت عن رسول الله ﷺ. وكثيراً ما ذهب الأئمة إلى مسألة، فبان لهم الحق في غيرها فرجعوا عنها، وعلى هذا فمن أراد أن يدخل في دين الإسلام، ويتشرف بشرف الإيمان، فما عليه إلا أن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقوم الصلوات الخمس، ويؤتي الزكاة، ويصوم رمضان، ويحج البيت إن استطاع إليه سبيلاً.

وأما اتباع مذهب من هذه المذاهب الأربعة أو غيرها، فليس بواجب ولا مندوب، وليس على المسلم أن يلتزم واحداً منها بعينه، بل من التزم واحداً منها بعينه في كل مسأله فهو متعصب مخطئ مقلد تقليداً أعمى!! وهو ممن فرقوا دينهم وصاروا شيعاً! وقد نهى الله تعالى عن التفرق في الدين فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾.

فدين الإسلام دين واحد، لا مذاهب فيه ولا طرق يجب اتباعها إلا طريق محمد رسول الله ﷺ وهدية! قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ وهذه المذاهب قد كثر فيها التنازع من المقلدين لها بغير علم! وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ وقال ﷺ: ﴿أَمْرًا بِالاتِّحَادِ وَالِاعْتِصَامِ بِكِتَابِهِ﴾ ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾.

أساس دين الإسلام إنما هو العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ

هذا هو دين الإسلام الحق، وأصله وأساسه الكتاب والسنة، فهما المرجع في كل ما تنازع فيه المسلمون، ومن ردّ التنازع إلى غيرهما فهو غير مؤمن!! كما قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ

حَتَّى يُحْكَمُواكُ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿١٠٧﴾
 ولم يقل أحد من الأئمة اتبعوني فيما ذهبت إليه! بل قالوا خذوا من حيث أخذنا! على أن هذه المذاهب
 أضيف إليها كثير من أفهام القرون المتأخرة، وفيها كثير من الغلط! والمسائل الافتراضية التي لو رآها
 أحد من الأئمة الذين تُسببت إلى مذاهبهم لتبرؤوا منها ومن قائلها!!

وكل واحد من يحفظ عنه العلم والدين من أئمة السلف قد تمسك بظاهر الكتاب والسنة،
 ورغب الناس في التمسك والعمل بها كما ثبت عن الإمام أبي حنيفة، وكذا مالك والشافعي وأحمد
 والسيانان: الثوري وابن عيينة، والحسن البصري وأبو يوسف يعقوب القاضي ومحمد بن الحسن
 الشيباني وعبد الرحمن الأوزاعي، وعبد الله بن المبارك، والإمام البخاري ومسلم وغيرهم، رحمهم الله
 تعالى، وكل واحد منهم يحذر من البدعة في الدين، ومن التقليد لغير المعصوم! والمعصوم إنما هو
 رسول الله ﷺ؛ وأما غيره فأياً كان غير معصوم، فيقبل من قوله ما وافق الكتاب والسنة، وينبذ ما
 خالفها أيًا كان! كما قال الإمام مالك رحمته الله تعالى: «كل الناس يؤخذ منه ويؤخذ عليه إلا صاحب هذا
 القبر، وأشار إلى قبر رسول الله ﷺ». وعلى هذا سلك المحققون من الأئمة الأربعة وغيرهم، وكل
 واحد منهم يحذر من التقليد الجامد! لأن الله تعالى قد ذم في غير موضع من كتابه المقلدين الجامدين!
 وما كفر غالب من كفر من الأولين والآخرين إلا بالتقليد الأبحار والرهبان، والمشايخ والآباء!!

وقد ثبت عن الإمام أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم، رحمهم الله تعالى أنهم قالوا: لا
 يحل لأحد أن يُفتي بكلامنا، أو يأخذ بقولنا ما لم يعرف من أين أخذنا، وصرح كل واحد منهم أنه إذا
 صح الحديث فهو مذهبي، وقالوا أيضًا: إذا قلت قولاً فاعرضوه على كتاب الله وسنة رسوله، فإن
 وافقها فاقبلوه، وما خالفها فردوه، واضربوا بقولي عرض الحائط، وهذا قول هؤلاء الأئمة
 الأعلام، أدخلهم الله تعالى دار السلام.

ولكن الأسف ألف أسف من المقلدين المتأخرين، والمؤلفين الذين سودوا الدفاتر، وقد ظنهم
 الناس أنهم علماء مجتهدون معصومون! فهم قد ألزمو الناس تقليد واحد من الأئمة الأربعة
 ومذاهبهم المعروفة، فبعد الالتزام حظروا الأخذ والعمل بقول غيره كأنهم جعلوه نبيًا مرسلًا مطاعًا!
 يا ليتهم يعملون بقول الأئمة أنفسهم ولكن لا يعرف أكثرهم من قول الإمام المتبوع إلا الاسم! وقد

اخترع بعض المتأخرين مسائل، وابتدع مذاهب، ونسبها إلى الإمام وقرره! وهو بريء مما تُنسب إليه! كقول كثير من متأخري الحنفية بحرمة الإشارة بالسبابة في تشهد الصلاة، أو أن المراد من يد الله قدرته، أو أنه تعالى في كل مكان بذاته وليس! على العرش استوى^(١)!!

وبهذا وأمثاله قد انشقت عصا المسلمين، وتفرقت جماعتهم وجمعيتهم فاتسع الخرق على الراقع، وامتلاأت الآفاق بالنفاق والشقاق! فبدع بعضهم بعضاً، وضلت كل جماعة من يخالفها في أدنى شيء، وحتى كفر بعضهم بعضاً، وضرب بعضهم رقاب بعض!! وصاروا مثلاً لما أخبر به الرسول الصادق الأمين سيدنا محمد ﷺ: «ستفترق أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قيل من هم يا رسول الله؟ قال: الذين على ما أنا عليه وأصحابي».

المتأخرون غيروا وبدلوا حتى ألزموا تقليد واحد فتفرقوا!

والله العظيم، إن المسلمين حينما كانوا مسلمين كاملين، وصادقين في إسلامهم كانوا منصورين وفتاحين البلاد، ورافعين أعلام الدين، كالخلفاء الراشدين والتابعين لهم بإحسان ﷺ، ولكن لما غير المسلمون أوامر رب العالمين، جازاهم الله تعالى بتغيير النعمة عليهم، وسلب عنهم الدولة وأزال عنهم الخلافة، كما تشهد به آيات كثيرة!!

فمن جملة ما غيروا: التمهذب بالمذاهب الخاصة، والتعصب لها ولو بالباطل! وهذه المذاهب أمور مبتدعة حدثت بعد القرون الثلاثة، وهذا لا شك فيه ولا شبهة وكل بدعة تعتقد ديناً وثواباً فهي ضلالة! والسلف الصالحون كانوا يتمسكون بالكتاب والسنة وما دلّ عليه، وما أجمعت عليه الأمة وكانوا مسلمين رحمهم الله تعالى، ورضي عنهم وأرضاهم، وجعلنا منهم، وحشرنا معهم في زمريتهم، ولكن لما شاعت بدعة المذاهب نشأ عنها افتراق الكلمة! وتضليل البعض البعض حتى أفتوا بعدم جواز اقتداء الحنفي وراء الإمام الشافعي مثلاً، وإن تقولوا بأن أهل المذاهب الأربعة هم

(١) من اعتقد هذا الاعتقاد، وأصر عليه بعد التنبيه، خرج من دين الإسلام. والعياذ بالله.

أهل السنة، ولكن أعمالهم تكذبهم وتعارض قولهم وتبطله، فحدثت من هذه البدع هذه المقامات الأربع في المسجد الحرام، فتعددت الجماعة، وانتظر كل متمذهب جماعة مذهبه! فبأمثال هذه البدع حصل إبليس مقصدًا من مقاصده! ألا وهو تفريق المسلمين وتشتيت شملهم، فنعوذ بالله من ذلك.

هل يُسأل الإنسان في القبر إذا مات عن المذهب أو الطريقة؟!

أسألك بالله العظيم أيها المسلم العاقل المنصف، أن الإنسان إذا مات هل يسأل في قبره أو يوم الحساب، لم لم يتمذهب بمذهب فلان؟ أو لم لم تدخل في طريقة فلان؟ والله إنك لا تسأل عن ذلك أصلاً، بل تسأل لم التزمت المذهب الفلاني؟! أو سلكت الطريقة الفلانية؟! لأن هذا لا شك من اتخاذ الأخبار والرهبان أربابًا من دون الله! ولأن هذه المذاهب الخاصة، والطرق المشهورة بدعة في الدين! وكل بدعة ضلالة!

وإنما تسأل أيها الإنسان عما أوجب الله تعالى عليك من الإيمان بالله ورسوله، والعمل بموجبه، وليس من موجبه التمذهب بمذهب بعينه، أو السلوك في الطريقة الفلانية! نعم من موجبه سؤالك عما جهلت مع وجود أهل الذكر من العلماء بالكتاب والسنة، ورد ما اشتبه علمه إلى الكتاب والسنة، هذا هو دين الإسلام الذي جاء به سيدنا محمد رسول الله ﷺ.

فيا أيها المسلم ارجع إلى دينك! وهو العمل بظاهر القرآن والسنة، وما أجمع عليه سلف الأمة، والأئمة الصالحون، فإن فيه نجاتك، وبه سعادتك.

فكن مسلمًا موحدًا، لا تعبد إلا الله، ولا ترجو إلا الله، ولا تحف إلا الله، وصير نفسك أخًا لكل مسلم، فأحب لهم ما تحب لنفسك، وكفيك ما رواه الإمام الترمذي في سننه عن العرياض بن سارية رضي الله عنه أنه قال: «وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ وَوَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةٌ مُودِّعٌ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ، وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ يَرَى اخْتِلَافًا

كثيْرًا، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَصُوا عَلَيْهَا بِالتَّوَجُّدِ».

قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح، وكذا في سنن أبي داود.

فإن كان الأمر هكذا، الحذر كل الحذر من التقليد الجامد! لأنه لا شك أن من يقلد مذهباً واحداً بعينه في كل مسألة ربما يترك العمل بكثير من الأحاديث الصحاح ويخالفها، ولا شك أنه ليس هذا إلا ضلال! فلهذا قد صرح كثير من المحققين من الحنفية وغيرهم: أنه لا يلزم تقليد مذهب بعينه كما في التحرير للكمال ابن الهمام، وأوائل رد المحتار لابن عابدين الشامي، والقول بلزوم التزام المذهب المعين ضعيف! إلخ.

أصل القول بلزوم التزام مذهب معين مبني على السياسات!

قال العبد الضعيف المعصومي: إن القول بلزوم التزام مذهب معين مبني على المقتضيات السياسية، والتطورات الزمانية، والأغراض النفسانية! كما لا يخفى على العاقل الخبير بالتواريخ كما سنين فيما بعد للإيضاح، والواجب إنها هو معرفة الحق والعمل به!

اعلم أن المذهب الحق الواجب الذهاب إليه والاتباع له إنما هو مذهب سيدنا محمد رسول الله ﷺ، وهو الإمام الأعظم الواجب الاتباع، ثم مذهب خلفائه الراشدين ﷺ، وما من أحد أمرنا باتباعه بعينه إلا محمد رسول الله ﷺ فحسب لا غيره! وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾. وقال ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ»، ولم يقل الإمام أبو حنيفة ولا مالك ولا أحد من الأئمة خذوا بقولي، أو تمذهبوا بمذهبي! بل ولا قال أبو بكر ولا عمر ﷺ، بل نهوا عن ذلك، فإن كان الأصل هكذا، فمن أين جاءت هذه المذاهب؟! ولماذا شاعت وألزمت على ذم المسلمين! فتدبر وتأمل أنها ما شاعت إلا بعد خير القرون، وما ألزمت إلا من الأمراء الغاشمين، والحكام الجاهلين، والعلماء المضلين!

تحقيق الدهلوي في رسالة الإنصاف أن المذهب بدعة!!

قال ولي الله الدهلوي في رسالته «الإنصاف» اعلم أن الناس في المائة الأولى والثانية من الهجرة ما كانوا يعرفون تقليدًا لمذهب، ولا كان المذهب! فالسلف لا يعرفون ذلك وكانوا لا يقلدون إلا صاحب الشرح رحمته، وقد صح إجماع الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان من السلف الصالحين على المنع من أن يقصد إنسان إلى قول أحد بعينه، فمن أخذ بجميع أقوال أبي حنيفة، أو جميع أقوال مالك، أو أقوال الشافعي أو جميع أقوال أحمد أو غيرهم ولم يعتمد على ما جاء في الكتاب والسنة، فقد خالف إجماع الأمة كلها، واتبع غير سبيل المؤمنين!! نعوذ بالله من هذه المنزلة! فلماذا قد نهى هؤلاء الفقهاء كلهم عن تقليدهم وتقليد غيرهم، وقد خالفهم من قلدهم إلخ، وكذا ذكره الإمام العز بن عبد السلام في كتابه (قواعد الأحكام في مصالح الأنام) والشيخ صالح الفلاني في كتابه (إيقاظ همم أولي الأبصار).

والعجب من هؤلاء المقلدين لهذه المذاهب المبتدعة الشائعة والمتعصبين لها، فإن أحدهم يتبع ما نسب إلى مذهبه مع بُعده عن الدليل، ويعتقده كأنه نبي مرسل! وهذا نأي عن الحق وبعُد عن الصواب! وقد شاهدنا وجربنا أن هؤلاء المقلدين يعتقدون أن إمامهم يمتنع على مثله الخطأ وأن ما قاله هو الصواب البتة! وأضمر في قلبه أنه لا يترك تقليده وإن ظهر الدليل على خلافه! وهذا هو طبق ما رواه الترمذي وغيره عن عدي بن حاتم رضي الله عنه أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهَبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، فقلت: يا رسول الله إنهم ما كانوا يعبدونهم، فقال صلى الله عليه وسلم: إنهم إذا أحلوا لهم شيئًا استحلوه، وإذا حَرَّموا عليهم شيئًا حرموه فذلك عبادتهم!!!.

من يتعصب لواحد غير رسول الله ﷺ فهو ضال جاهل!!

فيا أيها المسلمون إذا قلنا مذهب رجل، وبلغنا حديث الرسول المعصوم ﷺ الذي فرض الله تعالى علينا طاعته، وتركنا حديثه ﷺ واتبعنا ذلك الرجل ومذهبه، فمن أظلم منا وما عذرنا يوم يقوم الناس لرب العالمين؟! فمن يتعصب لواحد معين غير رسول الله ﷺ ويرى أن قوله هو الصواب الذي يجب اتباعه دون الأئمة الآخرين فهو ضال جاهل!! بل قد يكون كافرًا يستتاب!! فإن تاب فيها وإلا قُتل! فإنه متى اعتقد أنه يجب على الناس اتباع أحد بعينه من هؤلاء الأئمة، فقد جعله بمنزلة النبي ﷺ وذلك كفر! وغاية ما يقال أنه يسوغ أو يجب على العامي أن يقلد واحدًا من الأئمة من غير تعيين زيد ولا عمرو!! أما من كان محبًا للأئمة مواليًا لهم ويقلد كل واحد منهم فيما يظهر له أنه موافق للسنة فهو محسن في ذلك، وأما من يتعصب لواحد بعينه من الأئمة دون التابعين، فهو بمنزلة من يتعصب لواحد من الصحابة دون الباقيين، كالرافضي والناصبي والخارجي؛ فهذه طرق أهل البدع والأهواء، الذين ثبت بالكتاب والسنة والإجماع أنهم مذمومون خارجون من الحق!!

وقد ذكر شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمته الله تعالى في فتاويه المصرية: إذا كان الرجل متبعًا لأبي حنيفة أو مالك أو للشافعي أو لأحمد رحمهم الله تعالى مثلًا، ورأى في بعض المسائل أن مذهب غيره أقوى فاتبعه كان قد أحسن في ذلك ولم يقدح ذلك في دينه ولا في عدالته بلا نزاع، بل هذا أولى بالحق وأحب إلى الله ورسوله ممن يتعصب لواحد معين غير النبي ﷺ! كمن يتعصب لأبي حنيفة ويرى أن قول هذا الواحد المعين هو الصواب الذي ينبغي اتباعه دون الإمام الذي خالفه! فمن فعل هذا كان جاهلاً، بل قد يكون كافرًا! نعوذ بالله من ذلك!

وفي الإقناع وشرحه: ولزوم التمذهب بمذهب وامتناع الانتقال إلى غيره، الأشهر عدمه! والجمهور لا يوجبون على أحد التزام مذهب معين ولا يتبع أحد في مخالفة الله ورسوله، فإن الله تعالى إنما فرض على كل أحد في كل حال طاعة رسوله محمد ﷺ. وفي كتاب (القضاء من الإنصاف) قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: من أوجب تقليد إمام بعينه استتيب وإلا قتل! لأن هذا الإيجاب إشراك بالله في التشريع الذي هو من خصائص الربوبية!!

تحقيق ابن الهمام أن التزام مذهب معين غير لازم!

وقد ذكر الكمال بن الهمام في (التحرير والتقريب) في أصول الفقه الحنفي: أن التزام مذهب معين غير لازم على الصحيح، لأن التزامه غير ملزم، إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله، ولم يوجب الله ولا رسوله على أحد من الناس أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة فيقلده في دينه في كل ما يأتي ويذر دون غيره!! وقد انطوت القرون الفاضلة على عدم القول بلزوم التمهذهب بمذهب معين! مع أن غالب المقلدين يقول: أنا حنفي أو شافعي، وليس له علم بطريقة إمامه، فلا يصير كذلك بمجرد القول، كما لو قال: أنا فقيه أو كاتب لم يصير كذلك بمجرد قوله وبُعدِه جدًّا عن سيرة إمامه، فكيف يصح الانتساب بالدعوى المجردة والقول الفارغ من المعنى! فتدبر.

وفي (إيقاظ همم أول الأبصار): إن الفرق بين المقلد والتبع أن المقلد لا يسأل عن حكم الله ورسوله، وإنما يسأل عن مذهب إمامه! ولو ظهر له أن مذهب إمامه مخالف لكتاب الله وسنة رسوله لم يرجع إليها!! والمتبع إنما يسأل عن حكم الله ورسوله، ولا يسأل عن رأي آخر ومذهبه! ولو وقعت له نازلة أخرى لا يلزمه أن يسأل العالم الأول عنه، بل أي عالم فقيه! ولا يلتزم أن يتعبد برأي الأول بحيث لا يسمع رأي غيره! فهذا هو الفرق بين التقليد الذي عليه المتأخرون، وبين الاتباع الذي عليه السلف الصالح رحمهم الله تعالى!

والتقليد معناه في الشرع: الرجوع إلى قول لا حجة لقاتله عليه، وذلك ممنوع عنه في الشرع! والاتباع ما ثبت عليه حجة، والتقليد في دين الله غير صحيح!! والاتباع لازم، وإذا كان العامي يسوغ له الأخذ بقول المفتي بل قد يجب عليه مع احتمال خطأ المفتي فكيف لا يسوغ له الأخذ بالحديث النبوي؟! فلو كانت سنة رسول الله ﷺ لا يجوز العمل بها بعد صحتها حتى يعمل بها فلان وفلان لكان قولهم شرطًا في العمل بها، وهذا من أبطل الباطل! ولذا قد أقام الله الحجة برسوله ﷺ دون آحاد الناس ولا يُفرض احتمال خطأ لمن عمل بالحديث أو أفتى بعد فهمه، وهذا لمن له نوع

أهلية. وأما إذا لم يكن له أعلية ففرضه ما قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

وإذا جاز اعتماد المفتي على ما يكتب له من كلام المفتي أو كلام شيخه وإن علا فلان يجوز اعتماد الرجل على ما كتبه الثقات من كلام رسول الله ﷺ أولى، وإذا قُدِّر أنه لم يفهم الحديث فهو كما لم يفهم فتوى المفتي، فيسأل من يعرف معناها، فكذلك الحديث، وقد قالوا: إن الخبر في كونه حجة فوق القياس والاجتهاد. والعمل بالحديث أولى من العمل بالرواية!

قال العلامة ابن نجيم في البحر الرائق: إن العمل بنص صريح أولى من العمل بالقياس، وإن ظاهر الحديث واجب العمل!!

والحاصل أن العمل بالحديث بحسب ما بدا لصاحب الفهم المستقيم من المصلحة الدينية هو المذهب عند الكل! وهذا الإمام أبو حنيفة رحمته الله تعالى كان يُفتي ويقول: هذا ما قدرنا عليه في العلم فمن وجد أوضح منه فهو أولى بالصواب! وكذا نقله الشعراني «في تنبيه المفتين».

قال علي القاري الحنفي: لا يجب على أحد من هذه الأمة أن يكون حنفيًا أو مالكيًا أو شافعيًا أو حنبليًا! بل يجب على آحاد الناس إذا لم يكن عالمًا أن يسأل واحدًا من أهل الذكر، والأئمة الأربعة من أهل الذكر، ولهذا قيل: من تبع عالمًا لقي الله ^(١) سالمًا، وكل مكلف مأمور باتباع سيد الأنبياء محمد رحمته الله.

الإمام المتبوع المقتدى به هو النبي ﷺ

قال العلامة عبد الحق الدهلوي في شرح الصراط المستقيم: إن الإمام المتبوع والمقتدى به حقًا هو النبي ﷺ؛ فالمتابعة لغيره غير معقولة! وهذا هو طريقة السلف الصالحين، جعلنا الله تعالى منهم.

(١) هذا في حق العامي، على أن لا يتقيد بمذهب معين، ولا بعالم خاص، وله أن يستأنس بمطالبة مفتيه بالدليل. كما يطالب الجاني أو الشرطي بالأمر إذا سأله دفع مبلغ من المال!

وقال الإمام الشافعي رحمته الله تعالى: أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل له أن يدعها لقول أحد!!

ولا ريب أهل الحق هم الذين يقتفون أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعملون بأمره وعمله. وإن تنوع فتارة بذا، وتارة بذاك، وكذا يقتدون بعده بالذين من بعده من الخلفاء الراشدين والصحابة المهديين رضي الله عنهم لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾. ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ وغيرهما من الآيات.

بسبب اتباع المذاهب حدثت التفرقة والاختلافات!

وإذا تعددت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الأمور ولم يُعلم المتقدم والمتأخر، ولم يتبين التاريخ، فعليك أن تأتي بكلها، تارة بذا، وتارة بذلك، لتكون آتياً بما أتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ومتبعاً له؛ وأما إذا اخترت نوعاً منه وأنكرت الآخر، فيخشى عليك أمر عظيم جداً! أو إذا عللت في مقابل النص فربما خرجت عن الحق وأنت لا تشعر! وكيف يليق بالعبد المسلم أن ينكر ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

ولما ابتلي الناس بأخذ البعض وترك البعض، حدثت هذه المذاهب المفرقة، فقالوا عندنا وعندكم، وكتبنا وكتبكم، ومذهبننا ومذهبكم، وإمامنا وإمامكم!! فأنتجت من ذلك: التباغض والتدابير والتحاسد والتكابر؛ إلى أن فشلت أمور المسلمين، وتشتت جماعتهم حتى صاروا طعمة للإفرنج والجبارين!! أليس كل واحد من أئمة المسلمين من أهل السنة أممتنا صلى الله عليه وسلم، وحشرنا في زمريهم؟ فيا أسفا على المتعصبين! اللهم اهدنا وإياهم إلى الصراط المستقيم.

وإذا حققت المسألة حق التحقيق ظهر لك أن هذه المذاهب إنما أشيعت وروجت وزينت من قبل أعداء الإسلام لتفريق المسلمين، وتشتيت شملهم! أو إنما أحدثتها الجهلة مضاهاة لليهود والنصارى

وتشبهًا بهم، كما هو شأنهم في كثير من الأمور!! والجهلة المتعصبون هم الأكثر في كل عصر وزمان وهم لا ينصفون، وبين الحق والباطل لا يميزون!!

قال العلامة ابن عبد البر وابن تيمية رحمهما الله تعالى: لا قول لأحد من قول رسول الله ﷺ إذا صح الخبر عنه ﷺ! وسنة رسول الله ﷺ أحق بالأخذ والعمل بها، وهذا شأن كل مسلم، لا كما تصنع فرقة التقليد من تقديم الرأي والمذهب على النص! ولا يعارض نص الكتاب والسنة بالاحتمالات العقلية، والخيالات النفسانية، والعصبية الشيطانية! بأن يقال لعل هذا المجتهد قد اطلع على هذا النص، وتركه لعله ظهرت له، أو أنه اطلع على دليل آخر، ونحو هذه مما لهجت به فرق الفقهاء المتعصبين، وأطبق عليه جهلة المقلدين فافهم!

قال عمر بن الخطاب ؓ: السنة ما سنه الله ورسوله ﷺ، لا تجعلوا خطأ الرأي سنة للأمة! رضي الله تعالى عن عمر، فكأنه ألهم بوقوع ذلك فحذّر منه، فقد شاهدنا في هذه الأعصار رأيا مخالفاً لسنة رسول الله ﷺ، ومصادماً لما في كتاب الله قد جعلوه سنة، واعتقدوه ديناً، ويرجعون إليه عند التنازع وسموه مذهباً!! والله العظيم إنها لمصيبة وبلية، وحمية وعصبية، أصيب بها الإسلام وأهله!! إنا لله وإنا إليه راجعون!!

قال الإمام عبد الرحمن الأوزاعي ؒ تعالى: عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوا لك القول! وعن بلال ابن عبد الله بن عمر أن أباه عبد الله بن عمر ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا النساء حظوظهن من المساجد، قال: فقلت أما أنا فأمنع أهلي، فمن شاء فليسرح أهله، فالتفت إليه وقال: لعنك الله، لعنك الله، لعنك الله! تسمعي أقول أن رسول الله ﷺ أمر أن لا يُمنعن» وقام مغضباً، رضي الله تعالى عن كل الصحابة أجمعين.

مذهب الإمام أبي حنيفة إنما هو العدل بالكتاب والسنة

وعن صاحب الهداية في روضة العلماء الزندوسية، قيل لأبي حنيفة رحمته تعالى: إذا قلت قولاً، وكتاب الله يخالفه، قال اتركوا قولي لكتاب الله؛ فقيل إذا كان خبر رسول الله ﷺ يخالفه، قال اتركوا قولي لخبر رسول الله ﷺ، فقيل إذا كان قول الصحابة رضي الله عنهم يخالفه، قال اتركوا قولي لقول الصحابة رضي الله عنهم. وفي كتاب الإمتاع، روى البيهقي في سننه، قال الإمام الشافعي رحمته تعالى: إذا قلت قولاً، وكان عن رسول الله ﷺ خلاف قولي، فما يصح من حديث رسول الله ﷺ أولى، فلا تقلدوني! وقد صرح به إمام الحرمين عن الإمام الشافعي رحمته تعالى، وهذا لا خلاف فيه. وفي الكافي: لو أفتى المفتي المجتهد بشيء وثبت الحديث عن رسول الله ﷺ على خلافه يجب العمل بالحديث! لأن قول الرسول ﷺ لا ينزل على قول المفتي. الحديث الصحيح لا يكون أدنى درجة من قول المفتي، وإذا كان قول المفتي يصلح دليلاً شرعياً، فقول رسول الله ﷺ أولى وأحرى!!

قال العلامة ابن القيم في أعلام الموقعين: إن أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله تعالى مجمعون على أن ضعيف الحديث مقدم على القياس والرأي، وعلى ذلك بناء مذهبه، فمن يقول انه لا يجب عليه العمل بالحديث أو لا يجوز، فلا نراه إلا رجلاً يريد رد حجة الله بمجرد التوهم والتخيل! وليس هذا من شأن المسلم. ومن يعتذر بعدم الفهم فهو غير مسلم! كيف وقد أنزل الله تعالى كتابه للعمل به وتعقل معانيه ثم أمر رسول الله ﷺ بالبيان للناس عموماً فقال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾، فكيف يقال أن كلامه ﷺ الذي هو بيان للناس غير مفهوم لهم إلا لواحد منهم؟! بل في هذا الوقت ليس مفهوماً لأحد! بناءً على زعمهم أنه لا مجتهد في الدنيا منذ مئات السنين!! ولعل أمثال هذه الكلمات صدرت من بعض من أراد أن لا ينكشف حقيقة رأيه للعوام بأنه مخالف لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فتوصل إلى ذلك بأن جعل فهم الكتاب والسنة على الوجه الذي هو مناط للأحكام، مقصوراً على أهل الاجتهاد، ثم نفى عن الدنيا أهل الاجتهاد، ثم شاعت هذه الكلمات بينهم! والله اعلم بحقيقة الأمر.

ولعل بعضهم إنما منع ذلك لئلا يميل بعض إلى ترجيح بعض المذاهب الموافقة لظاهر الكتاب والسنة فيأخذها، وزاد بعضهم على ذلك عدم جواز الانتقال من مذهب إلى مذهب، وعدم التلفيق

ونحوه، لئلا يجد الناس إلى الترجيح سبيلاً، ولا يطمع احد في الترجيح، ومعلوم عند أهل البصائر أن أمثال هذه المقالات لا عين منها في دين الله تعالى ولا أثر، بل كثير منها مخالف للعقل والنقل! ومع ذلك ترى كثيراً من أهل العلم ينحرفون عن طاعة رسول الله ﷺ مع إنها فرض لازم، ولا يلتفتون إلى كلامه الذي يرويه الثقات الأثبات عنه ﷺ بأسانيد صحاح ثابتة؛ ويرغبون إلى روايات من أصحاب المذاهب المذكورة في كتب المذاهب من غير إسناد؛ فإذا رأوا واحداً يميل إلى ترجيح قول إمام بالحديث والكتاب يعدونه ضالاً مبتدعاً!! فإننا لله وإنا إليه راجعون.

وإنما يجب على كل مسلم العمل بما ثبت عنه ﷺ من الحديث؛ فإذا خالفه فالأمر عليه أخوف؛ كيف وقد قال الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ وإذا ظهر حديث للاعتناء فحينئذ ليس من شأن المسلم الجمود على التقليد فإن جمد مع ذلك؛ فما أشبهه ممن قال الله فيهم:

﴿وَلَيْنِ أَتَيْتِ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾.

فعلى المسلم أن يأخذ بالحديث، ولا يمنعه عن ذلك أنه على مذهب فلان أو فلان!! فقد قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، ومن جملة الرد إليه ﷺ الأخذ بقوله عند التنازع وقد تحقق التنازع بين الأئمة. فوجب الأخذ بقوله ﷺ.

المجتهد قد يخطئ ويصيب وأما النبي ﷺ فمعصوم من الخطأ

والعجب إنهم يعرفون إن المجتهد يخطئ ويصيب، وهو من جملة عقائدهم، وأما النبي ﷺ فمعصوم من الخطأ، ثم مع ذلك كله يصرون على كلام المجتهد كما ترى! ويدعون كلام النبي ﷺ! ويا ليتهم لو أصروا على كلام المجتهد نفسه، بل يتمسكون ويصرون بما كتبه كل ناعق ونامق! كاعتقاد جهلة الأحناف من أهل ما وراء النهر على قول خلاصة الكيداني في تحريم الإشارة بالسبابة في التشهد ومنعهم منها، مع كونها سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ، وكافة الصحابة ؓ، وجميع الأئمة المجتهدين عموماً. وعن الإمام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى، خصوصاً كما هو

مصرح به في موطأ محمد بن حسن الشيباني، وشرح معاني الآثار للطحاوي، وفتح القدير والعناية وعمدة القاري وغيرها من معتبرات المذهب الحنفي فتنبه!

وقد رأينا أناساً أصحاب طاعة وعبادة، ولكنهم متساهلون في العمل بالحديث ولا يهتمون بأمره، وإنما يعتنون بما كتب في كتب مذهبهم، ويظنون كأن الحديث أمر مردود، وهذا إنما منشؤه الجهل بالحقيقة!!

وقال الشيخ محمد حياة السندي: اللازم على كل مسلم أن يجتهد في معرفة معاني القرآن والأحاديث وتتبعها وفهم معانيها، وإخراج الأحكام منها، فإن لم يقدر فعلية أن يقلد العلماء، لكن لا يلتزم مذهباً بعينه، لأنه يشبه اتخاذه نبياً^(١)، وينبغي له أن يأخذ بالأحوط من كل مذهب! ويجوز له الأخذ بالرخص عند الضرورة وأما بدونها فالأحسن الترك، وأما ما أحدثه أهل زماننا من التزام مذاهب مخصوصة، لا يرى ولا يجوز كل منهم الانتقال من مذهب إلى مذهب فجهل وبدعة وتعسف!! وقد رأيناهم يتركون الأحاديث الصحاح الغير المنسوخة، ويتعلقون بمذاهبهم من غير سند!!

وقال الإمام الشافعي رحمته الله تعالى: من قلد معيناً في تحريم شيء أو تحليله وقد ثبت الحديث الصحيح على خلافه ومنعه التقليد عن العمل بالسنة، فقد اتخذ من قلده رباً من دون الله تعالى يحل له ما حرم الله، ويحرم عليه ما أحل الله! فإننا لله وإنا إليه راجعون.

ومن أعجب العجائب: إنهم إذا بلغهم عن بعض الصحابة رضي الله عنهم ما يخالف الصحيح من الخبر ولم يجدوا له محملاً جوزوا عدم بلوغ الحديث إليه ولم يثقل ذلك عليهم؟ وهذا هو الصواب؛ وأما إذا بلغهم حديث يخالف قول من يقلدونه اجتهدوا في تأويله القريب والبعيد وربها حرفوا الكلم عن مواضعه وإذا قيل لهم عند عدم وجود المحامل المعتبرة: لعل من تقلدونه لم يبلغه الخبر! أقاموا على القائل القيامة وشنعوا عليه اشد الشناعة وثقل ذلك عليهم! فانظر إلى هؤلاء المساكين يجوزون عدم بلوغ الحديث في حق الصحابة رضي الله عنهم ولكن لا يجوزون ذلك في أرباب المذاهب! مع أن البون بين الفريقين كما بين السماء والأرض، وتراهم يقرؤون كتب الحديث ويظالعونها ويدرسونها لا ليعملوا

(١) (قوله يشبه اتخاذه نبياً) قال المعصومي: بل هو عين اتخاذه رباً لما ثبت في تفسير قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ

وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

بها، بل للتبرك! وإذا ظهر لهم حديث على خلاف مذهبهم بالغوا في التأويل! وإذا عجزوا عنه قالوا من قلدها أعلم منا بالحديث! أو لا يعلمون أنهم يقيمون حجة الله على أنفسهم بذلك! وإذا مر بهم حديث يوافق مذهبهم انسطوا، وإذا مر عليهم حديث يخالف مذهبهم انقبضوا ولم يسمعوا! وقد قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾.

قال سند بن عنان رضي الله عنه في شرحه على مدونة مالك رضي الله عنه تعالى: واعلم أن مجرد الاقتصار على محض التقليد لا يرضى به رجل رشيد، وإنما هو شأن الجاهل البليد أو الغبي العنيد! ولسنا نقول: إنه حرام على كل فرد بل نوجب معرفة الدليل وأقوال الرجال ونوجب على العامي تقليد العالم؛ والتقليد هو قبول قول الغير والاعتماد عليه بلا حجة ومن غير دليل ولا يحصل به العلم أصلاً! والتمذهب بمذهب رجل معين بدعة في نفسه محدثة! لأننا نعلم بالقطع إن الصحابة رضي الله عنهم لم يكن ذلك في عصرهم وإنما يرجعون إلى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى ما يتمحص بينهم من النظر عند فقدان الدليل، وكذا تابعوهم أيضاً، وإذا لم يجدوا اجتهدوا، ثم كان القرن الثالث وفيه الإمام أبو حنيفة ومالك ثم الشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى كانوا على منهاج من مضى، لم يكن في عصرهم مذهب رجل معين يتدارسونه، وعلى قريب منهم كان أتباعهم فكم من قول لمالك ولنظرائه خلفه فيه أصحابه، فالعجب لأهل التقليد كيف يقولون هذا هو الأمر القديم، وهو إنما أحدث بعد مائتي سنة من الهجرة وبعد فناء القرون التي أثنى عليها الرسول صلى الله عليه وسلم!!

قلت: ولقد صدق سند رضي الله عنه تعالى فيما ذكره من ذم التقليد للشخص المعين واتخاذ رأيه ديناً ومذهباً ولو خالف نص السنة والكتاب المبين!! ولا شك في كونه هذا بدعة مذمومة وخصلة شنيعة احتال بها إبليس اللعين على تفريق جماعة المسلمين وتشيت شملهم وإيقاع العداوة والبغضاء بينهم! فترى كل واحد منهم يعظم إمامه المجتهد الذي يقلده تعظيماً لا يبلغ به أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذا وجد حديثاً يوافق مذهبه فرح به وانقاد له وسلم، وإن وجد حديثاً صحيحاً سالماً من النسخ والمعارض مؤيداً للمذهب غير إمامه فتح له باب الاحتمالات البعيدة وضرب عنه الصفح والتعارض! ويلتمس للمذهب إمامه، وجهاً من الترجيح مع مخالفته للصحابة والتابعين والنص الصريح! وإن

شرح كتابًا من كتب الحديث حرّف كل حديث خالف رأيه، وإن عجز عن ذلك كله ادعى النسخ بلا دليل أو الخصومة أو عدم العمل به!!

والمقلدون الجامدون اتخذوا ذلك دينًا ومذهبًا بحيث لو أقمت عليه ألف دليل من النصوص لا يصغي إليه بل ينفر عنه كل النفور كحمر مستنقرة فرّت من قسورة كأكثر البخاريين ومن شاكلهم من الهنود والأترك المجاورين في الحرمين الشريفين^(١) وقد علقوا في أيديهم السُّبح، وقد يعلقونها في أعناقهم، وعلى رؤوسهم العمام كالقُبب ويوظفون على قراءة دلائل الخيرات، وختم خواجة، بل قصيدة البردة وأمثالها يظن أنها مثوبة^(٢)!! وهم لا يشيرون بالشهادة في التشهد، وأنا غير مرة قلت لهم: لم لا تشيرون والحال أن الإشارة سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام ﷺ والأئمة المجتهدون رحمهم الله تعالى، وهي أشد على الشيطان من الضرب بعصا الحديد؟ فأجاب أمثلهم إنا حنفيون مذهبًا وفي مذهبنا أنها لا تجوز بل حرام، فبينت له في ما في موطأ الإمام محمد وشرح معاني الآثار للطحاوي وفتح القدير لابن همام، فقال هذا قول المتقدمين وقد منع عنها المتأخرون وتركوها فصارت منسوخة! كما في كتاب صلاة المسعودي والخلاصة الكيدانية وأصر على الترك! والجهال يعتقدون في أمثال هذا الدجال المعاند للحق أنه من الصالحين الواصلين، نعم إنه من الواصلين إلى الشياطين! فإننا لله وإنا إليه راجعون. قال أبو القاسم القشيري رحمه الله تعالى: إن الواجب علينا نحن طلاب الحق أن نقف مع الاقتداء بمن يمتنع عليه الخطأ ونقف عن التقليد بمن يجوز عليه الخطأ فنعرض كل ما جاء عن الأئمة على الكتاب والسنة، فما قبلناه قبلناه وما لم يقبلناه تركناه، وقد قام لنا الدليل على اتباع الشارع ﷺ، ولم يبق لنا الدليل على اتباع أقوال الفقهاء والصوفية وأعمالهم إلا بعد عرضها على الكتاب والسنة!! فإيا خسارة من يُعرض عن الأدلة ويحمد على التقليد فيه فيما لم يصح تقليدهم على مذهبهم؛ فالأدلة الشرعية والأنظار الفقهية والرسوم الصوفية تدمه وترده، ونحمد من تحرى واحتاط وتوقف عند الاشتباه، ومن قلد أحدًا من الأئمة وظهر رأي ذلك الإمام مخالفاً لكتاب الله وسنة رسول الله أو الإجماع أو قياس صحيح جلي ومع ذلك صمم على التقليد فهو كاذب في دعواه الاقتداء بالإمام المذكور وكاذب في تقليده! بل هو متبع لهواه وعصبيته! والأئمة كلهم بريئون

(١) وليس في قراءة هذه الرسائل والقصائد أجر، لأنها من غير المأثور والمشروع. وقد يكون في قراءتها إثم لما فيها من البدع والضلالات! فانتبه.

(٢) انظر الهامش السابق.

منه! فهو مع الأئمة بمنزلة أحبار أهل الكتاب مع أنبيائهم لأن كل واحد من الأئمة قد حذر أصحابه من مخالفة الأصول الشرعية!

الحق ليس محصوراً في رأي أحد قطعاً إلا رسول الله صلى الله عليه

وسم

فالأئمة الأربعة بريئون منه وهو بريء منهم، وهو مبتدع ومتبع لهواه ضال مضل لا يشك مسلم في ذلك!! فالحق ليس محصوراً في رأي أحد قطعاً إلا صاحب الرسالة سيدنا محمد ﷺ، فإن الحق محصوراً فيما جاء به فإذا تأمل المنصف يظهر له أن التقليد بمذهب إمام معين من غير نظر إلى دليل جهل عظيم وبلاء جسيم بل إنه مجرد هوى وعصبية! والأئمة المجتهدون قاطبة على خلافه؛ لأنه قد صح عن كل واحد منهم ذم التقليد بلا دليل وإبطاله! فمن اتبع الدليل فقد اتبع إمامه وسائر الأئمة ويكون متبعاً لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ولا يكون بذلك خارجاً عن مذهب إمامه. وإنما يكون خارجاً عن مذهب إمامه وعن سائر الأئمة إذا صمم وجمد على التقليد على خلاف الدليل! لأن إمامه لو بلغه الحديث السالم عن المعارض، لترك رأيه واتبع الحديث؛ فالمصمم على التقليد في هذه الحالة عاص لله تعالى وعاص لرسول الله ﷺ ومتبع لهواه! قد بريء من الأئمة الأربعة وصار من حزب الشيطان والهوى!! ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ الآية وقد انتفى نور الإيمان من قلبه! أجارنا الله تعالى من العمى بعد الهدى!!

قال الربيع بن سليمان الجيزي: سمعت الشافعي رحمه الله تعالى وقد سأله رجل عن مسألة، فقال ورد عن النبي ﷺ أنه قال كذا وكذا، فقال له السائل يا أبا عبد الله أتقول بهذا؟ فارتعد الشافعي رحمه الله تعالى واصفر لونه وقال: ويحك أي أرض تقلني وأي سماء تضلني إذا رويت لرسول الله ﷺ شيئاً ولم أقل به؟! نعم على الرأس والعين وجعل يردد هذا القول؛ وفي رواية الحميدي فقال: الشافعي رحمه الله تعالى: رأيت في وسطي زناراً أتراني خرجت من الكنيسة؟! أقول قال النبي ﷺ وتقول لي أتقول بهذا؟! أروي عن النبي ﷺ ولا أقول به؟!!

اعلم إن معظم الناس خاسرون وأقلهم رابحون! فمن أراد أن ينظر في ربحه وخسره فليُنظر وليعرض نفسه على الكتاب والسنة، فإذا وافقهما فهو الرابح، وأما إذا خالفهما فهو الخاسر فيا حسرة عليه! وقد أخبر الله تعالى بخسارة الخاسرين وريح الرابحين فأقسم بالعصر إن الإنسان لفي خسر إلا من جمع أربعة أوصاف. وإذا رأيت إنساناً يطير في الهواء أو يمشي على الماء أو يخبر عن المغيبات ولكن يخالف الشرع بارتكاب المحرمات بغير سبب محلل ويترك الواجبات بغير سبب مجوز، فاعلم أنه شيطان نصبه الله تعالى فتنة للجهلة، وليس ذلك بعيداً من الأسباب التي وضعها الله تعالى للضلال! فإن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، وإن الدجال يُجبي ويُميت ويُمطر السماء فتنة لأهل الضلال، وكذلك من يأكل الحيات ويدخل النيران!

قال الشعراني في الميزان: قال أبو داود قلت لأحمد: الأوزاعي أتبع أم مالكا؟ قال لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء ما جاء عن رسول الله ﷺ وأصحابه فخذ به، ثم التابعين بعد، الرجل فيهم مخير؛ قال أحمد رحمته تعالى: لا تقلدني ولا تقلد^(١) مالكا ولا أبا حنيفة ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري رحمهم الله تعالى وخذ من حيث أخذوا. من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال!!

قال ابن الجوزي في كتابه (تلبيس إبليس) إن من التقليد إبطال منفعة العقل لأنه خلق للتدبر والتأمل، وقبيح بمن أعطي شمعة يستضيء بها أن يُطفئها ويمشي في الظلمة!!

تنبيه مهم جداً

اعلم أن اجتهاد المجتهد ورأيه لا يكون حكم الله، ولو كان هو عين حكم الله لما ساغ لأبي يوسف ومحمد وغيرهما مخالفة رأي أبي حنيفة واجتهاده! ولذا قال الإمام أبو حنيفة رحمته تعالى: هذا رأيي، فمن جاء بخير منه قبلته، وسائر الأئمة رحمهم الله تعالى قالوا اجتهدنا رأينا، فمن شاء قبله ومن شاء لم يقبله!

(١) يقول بعض الحمقى والجهال: إن هذه التوصية هي للمجتهد، وهذا كذب، وجعل فإن المجتهد ليس بحاجة إلى

قال المعصومي: إنا نسأل كل من قلّد واحداً من الناس دون غيره: ما الذي خصّ صاحبك أن يكون أولى بالتقليد من غيره؟ فإن قال لأنه أعلم أهل عصره وزاد فضله على من قبله، قيل له ما يدريك ولست من أهل العلم بشهادتك على نفسك أنه أعلم الأمة في وقته، فإن هذا إنما يعرفه من عرف المذاهب وأدلتها وراجحها ومرجوحها فما «للأعمى ونقد الدراهم» وإن كنت لا تقلد إلا الأعلام فهلا كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم أعلم من صاحبك بإجماع المسلمين؟

يقال للمقلد على أي شيء كان الناس قبل أن يوجد فلان وفلان الذين قلدتموهم وجعلتم أقوالهم بمنزلة نصوص الشارع، ولتكنم اقتصرتم على ذلك، بل جعلتموها أولى بالاتباع من نصوص الشارع! أفكان الناس قبل وجود هؤلاء على هدى أو ضلالة فلا بد من أن يقرؤا بأنهم كانوا على هدى، فيقال لهم فما الذي كانوا عليه غير اتباع القرآن والسنة والآثار وتقديم قول الله تعالى ورسوله ﷺ وآثار الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ما يخالفها والتحاكم إليها دون قول فلان وفلان ورأيه!! وإذا كان هذا هو الهدى فماذا بعد الحق إلا الضلال، فأنى يؤفكون؟! فتدبر!

ولا يخفى أن كل طائفة من المقلدين قد أنزلوا جميع الصحابة وجميع التابعين وجميع علماء الأمة من أولهم إلى آخرهم إلا من قلدوهم، في مكان من لا يُعتد بقوله ولا يُنظر في فتواه ولا يُشغل بها إلا للرد عليهم إذا خالف قولهم قول متبوعهم حتى إنه إذا خالف قول متبوعهم نصّاً عن الله وعن رسول الله ﷺ فالواجب تأويله وإخراج ذلك النص عن دلالة، والتحيل لدفعه بكل طريق حتى يصح قول متبوعهم! فإلى الله المشتكى من بدعة هؤلاء وتعصبهم الهادم للدين! حتى كادت تشل عرش الإيمان وتهدم ركنه لولا أن الله تعالى ضمن لهذا الدين أن لا يزال فيه من يتكلم بإعلامه ويذب عنه!! فمن أسوأ حالاً وأدباً على الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين، وأشد استخفافاً بحقوقهم ممن لا يلتفت إلى قول واحد منهم إلا إلى قول صاحبه الذي اتخذه وليجة من دون الله ورسوله؟!

إن فرقة التقليد قد ارتكبت مخالفة أمر الله ورسوله، وهدى أصحابه وأحوال أئمتهم، وسلكوا ضد طريق أهل العلم، وهؤلاء الخلف قد عكسوا طريق السلف وقلبوا أوضاع الدين، فزيفوا كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وأقوال خلفائه وجميع أصحابه ﷺ، وعرضوها على أقوال من قلدوه، فما وافقها منها قالوا بها وانقادوا إليه مذعنين، وما خالف أقوال متبوعهم منها، قالوا احتج الخصم بكذا

وكذا ولم يقبلوه ولم يدينوا به واحتال فضلائهم في ردها بكل ممكن؛ فهم الذين فرقوا الدين وصيروا أهله شيعاً، كل فرقة تنصر متبوعها! وتدعو إليه، وتذم من خالفها، ولا يرون العمل بقولهم حتى كأنهم ملة أخرى سواهم! وكان الواجب على الجميع أن ينقادوا إلى كلمة سواء بينهم كلهم وهي أن لا يطيعوا إلا الرسول الأعظم محمداً ﷺ، ولا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله!

واعلم أن الأخذ بأقوال العلماء وقياساتهم بمنزلة التيمم، إنها يصرار إليه عند عدم الماء، فحيث وُجد نص الكتاب والسنة وأقوال الصحابة ﷺ، فالأخذ به واجب لا يُعدل عنه إلى أقوال العلماء! ولكن المتأخرين المقلدين عدلوا إلى التيمم، والماء بين أظهرهم أسهل من التيمم! والعجب من المقلدين أنهم يأخذون ويعملون بقول فلان وفلان من المتأخرين من مقلدي الأئمة، ويتركون العمل والفتوى بقول الإمام البخاري، وعبد الله بن المبارك والأوزاعي وسفيان الثوري وأمثالهم، بل قول سعيد بن المسيب والحسن البصري وأبي حنيفة ومالك رحمهم الله وأضرابهم مما يسوغ الأخذ به، بل يرون قول المتأخرين من أتباع مقلدهم مقدماً على فتوى أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود ﷺ، فلا يُدرى ما عذرهم غداً عند الله تعالى إذا سواوا بين أقوال أولئك وفتاواهم وأقوال هؤلاء وفتاواهم؟! فكيف إذا رجحها عليها؟ فكيف إذا عيّن الأخذ بها حكماً وإفتاءً، ومنع الأخذ بقول الصحابة ﷺ!

لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها

وقد قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها! ولا شك أن أول الأمة وخيرها كانوا يتمسكون بالكتاب والسنة وما أجمع عليه السلف الصالحون. والمسلمون لما رغبوا عما شرع الله تعالى إلى ما توهموا أنه يرضي غيره ممن اتخذوهم أنداداً له، فلا يجب إذاً أن يجرموا ما وعد الله المؤمنين من النصر، لأنهم انسلخوا من مجموع ما وصف الله تعالى به المؤمنين! ولم يكن في القرن الأول ولا الثاني شيء من هذه التقاليد العمياء والأعمال التي نحن عليها! فلو دخل في الإسلام رجل عاقل، أو شعب راق، لחר ما يدري بم يأخذ! ولا أي المذاهب والكتب في الأصول

والفروع يعتمد؟ ولصعب علينا إقناعه بأن هذا هو الدين القيم دون سواه، أو بأن المذاهب كلها على اختلافها شيء واحد! كما وقع فيما نحن فيه من الواقعة اليابانية، ولو وقفنا نحن المسلمين عند حدود القرآن؛ وما بينه من الهدى النبوي لسهل علينا أن نفهم ما هي الحنيفية السمحة التي لا حرج فيها ولا عسر، وما هو الدين الخالص الذي لا اعوجاج فيه ولا خلف!

ونحن إذا نظرنا في أقوال الفقهاء وتشعبها وخلافاتهم وعللها فإننا نحار كل الحيرة، حتى إن بعضهم يقول: إن المدرك قوي. ولكنه لا يُعمل به ولا يُفتى به، ولماذا؟ لأن فلاناً قال كذا، فقول رجل من رجال كثيرين جداً نجهل تاريخ أكثرهم، يكفي لترك السنة الصحيحة وإن ظهر أن المصلحة فيها جاءت به السنة! وبهذا قد قطعت الصلة بين ما نحن فيه وبين أصل الدين وينبوعه؛ والحال أنه لا يجوز لأحد أن يرجع في شيء من عقائده وعباداته إلا إلى الله تعالى وإلى رسوله الذي أنزله عليه، كما يجب علينا أن نعتقد بأن الحكم لله وحده، لا يؤخذ عن غيره الدين، وبهذا نكون موحدين مخلصين له الدين! كما أمرنا في كتابه المبين، ومن خرج عن هذا كان من متخذي الأنداد والهالكين!

قال الله ﷻ: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴿٣٦﴾ وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنْ لَنَا كَرَّةٌ فَنَتَّبَرَأَ مِنْهُمُ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ ﴿٣٧﴾﴾.

اعلم أن هذه الآية أشد زلزالاً على المقلدين لجهودهم على أقوال الناس وآرائهم في الدين، سواء كانوا من الأحياء أم من الميتين! وسواء التقليد في العقائد والعبادات! أم الحلال والحرام، إذ كل هذا إنما يؤخذ عن الله ورسوله، ليس لأحد فيه رأي ولا قول، ويدخل فيه الأئمة المضلون! وأما الأئمة المهديون فمنع كل واحد منهم عن عبادة غير الله تعالى، وعن الاعتماد على غير الله، وعلى غير وحيه في الدين!

ويزعم بعض المفسرين أن أمثال هذه الآيات خاص بالكفار؛ نعم إنها خاصة بالكفار كما قالوا، ولكن من الخطأ أن يُفهم من هذا الكلام ما يفصل بين المسلمين والقرآن، إذ يصرفون كل وعيد فيه إلى المشركين واليهود والنصارى فينصرفون عن الاعتبار المقصود، لهذا ترى المسلمين لا يتعظون

بالقرآن ومحسبون أن كلمة لا إله إلا الله يتحرك بها اللسان من غير قيان بحقوقها كافية للنجاة في الآخرة؛ على أن كثيرًا من المنافقين والكفار يقولها، وإن ما بين الله تعالى من ضروب الشرك وصفات الكافرين وأحوالهم إلى عبرة لمن يؤمن بكتابه حتى لا يقع فيها وقعوا فيه فيكون من الهالكين!

ولكن رؤساء التقليد قد حالوا بين المسلمين وبين كتاب ربهم بزعمهم أن المستعدين للاهتداء به قد انقرضوا، ولا يمكن أن يوجد مثلهم، لما يُشترط فيهم من الصفات التي لا تيسر لغيرهم، كمعرفة كذا كذا من الفنون، مع أن السلف الصالحين من الصحابة والتابعين وكذا الأئمة الأربعة عليهم السلام متفقون على أنه لا يجوز لأحد أن يأخذ بقول أحد في الدين ما لم يعرف دليله!! ثم جاء العلماء المقلدون وجعلوا قول المفتي للعامي بمنزلة الدليل! ثم خلف أعرق في التقليد فمنعوا كل الناس أخذ أي حكم من الكتاب والسنة، وعدوا من يحاول فهمها والعمل بها زائفًا! وهذا غاية الخذلان، ونهاية الخسران، وعداوة الدين! وقد تبعهم الناس في ذلك، فكانوا لهم أندادًا من دون الله، وسيبرأ بعضهم من بعض كما أخبر الله تعالى!!

والعبد الضعيف قد ألفت في هذه الآية رسالة سميتها [البرهان الساطع في تبرؤ المتبوع من التابع] وقد طبعت في مصر بحول الله تعالى وقوته، فعليك بها هداياي الله تعالى وإياك يا طالب الحق إلى الصراط المستقيم.

حكاية الفخر الرازي في تغيير العلماء دين الله وشرعه!!

وإني أذكر لك ما وقع في القرون الماضية من أمثال ما ذكرناه من التحريف والتبديل والانحراف. قال فخر الدين الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ من تفسيره مفاتيح الغيب؛ وكذا ذكره محيي السنة البغوي في معالم التنزيل: إني قد شاهدت جماعة من مقلدة الفقهاء، قرأت عليهم آيات كثيرة من كتاب الله في بعض المسائل، وكانت مذاهبهم بخلاف تلك الآيات، فلم يقبلوا تلك الآيات ولم يلتفتوا إليها، وبقوا ينظرون إليّ كالمتعجب! يعني كيف

يمكن العمل بظاهر هذه الآيات مع إن الرواية عن سلفنا وردت بخلافها، ولو تأملت حق التأمل وجدت هذا الداء ساريًا في عروق الأكثرين من أهل الدنيا!! اهـ
وكثير منهم أثبتوا في حق شيوخهم الحلول والاتحاد، وهذا مشاهد وواقع في هذه الأمة. انتهى كلام الرازي، وقد توفي رحمته الله تعالى في سنة ٦٠٦.

فليعتبر مسلمو هذا العصر الذين يقلدون شيوخ مذاهبهم الموروثة بغير علم في العقائد والعبادات والحلال والحرام، بدون نص من كتاب الله قطعي الدلالة، أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتبعة بالعمل المتواتر، ولا من حديث صحيح ظاهر الدلالة أيضًا بل فيما يخالف النصوص، وكذا أصول أئمتهم أيضًا، بل يوجد في هذا الزمان من هو شر ممن ذكره الرازي فتنبه! وقد نبه على هذا الشيخ السيد محمد رشيد رضا في تفسير [المنار].

والعبد الضعيف قد بينته بيانًا وافيًا في تفسيره لأم القرآن المسمى: [أوضح البرهان في تفسير أم القرآن] وهو مطبوع في مطبعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٣٧٥ فعليك به.

الإمام الأعظم هو رسول الله صلى الله عليه وسلم لا غيره!!

قال العلامة المرتضى الزبيدي في شرحه على الإحياء: اعلم أن المقلد بفتح اللام إنما هو صاحب الشرع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيما أمر به وقال، وإنما يُقلد الصحابة رضي الله عنهم من حيث إن فعلهم يدل على سماعهم منه صلى الله عليه وسلم، وهذا هو الذي أمرنا بتابعه لا غيره، ولذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما: «ما من أحد إلا يؤخذ من علمه ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم». قال العراقي رواه الطبراني في الكبير وإسناده حسن، وكذا في قوت القلوب إلخ.

فالتقليد المذهبي صار داءً عضالاً، وبلاءً عظيمًا، عمّ هذا البلاء العالم، ولا نجد من يؤثر ما صح من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم على ما في كتبهم وأقوال مشايخهم إلا أفرادًا قليلين، ولكن نحن نحمد الله تعالى أن قد رأينا الآن جماعة موحدتين خالصين، يدعون الناس إلى التوحيد، ويجاهدون في الله حق الجهاد، ويحاربون المقلدين والخرافيين والدجالين!! وقد أسست لهذا الغرض جمعيات للتعاون

على نشر التوحيد وبثه، وهم في الحجاز ومصر والسودان سنجار من بلاد العراق وغيرها، اللهم زدهم توفيقًا، وانصرهم ما داموا ينصرون دينك آمين يا رب العالمين.

قال السيد صديق حسن في تفسيره [فتح البيان في مقاصد القرآن] وفي آية: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ ما يزر من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد عن التقليد في دين الله! وإيثار ما يقوله العلماء على ما في كتاب الله العزيز والسنة المطهرة، فإن طاعة الممتذهب لمن يقتدي بقوله من علماء هذه الأمة، مع مخالفته لما جاءت به النصوص، وقامت به حجج الله وبراهينه، هو كاتخاذ اليهود والنصارى للأحبار والرهبان أربابًا من دون الله للقطع بأنهم لم يعبدوهم بل أطاعوهم فحرّموا ما حرّموا، وحلّلوا ما حلّلوا، وهذا هو صنيع المقلدين من هذه الأمة!! وهو أشبه به من شبه البيضة بالبيضة والتمرة بالتمرة؛ فيا عباد الله، ويا أتباع محمد بن عبد الله رسول الله ﷺ، ما بالكم تركتم الكتاب والسنة جانبًا؛ وعمدتم إلى رجال مثلكم، واتبعتم آراءهم، وهم غير معصومين؟! يخطئون ويصيبون، كما هو المقرر في كتب عقيدتكم، فما هذه الأذهان الكليّة، والأفهام المريضة، والعقول السخيفة؟! فاتركوا يا إخواني أرشدكم الله كتبًا كتبها غير المعصومين؛ وارجعوا إلى كتاب ربكم الحي القيوم، وسنة رسوله محمد المعصوم عليه الصلوات والتسليمات، واتخذوا محمدًا رسول الله إمامكم؛ فهو ﷺ إمام الأئمة؛ وتمذهبوا بمذهبه ﷺ، فإن كل الأئمة يتمذهبون بمذهبه، فكل مذهب يخالف مذهبه ﷺ باطل مردود، اللهم أرشدنا إلى الصواب.

وقد ثبت في الآيات المحكمة القطعية الدلالة أن الله تعالى هو شارع الدين، وأن رسوله ج هو المبلغ عنه: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾، ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾، ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ﴾ فهذه أنواع الحصر الذي هي أقوى الدلالات.

وأركان الدين التي لا تثبت إلا بنص الكتاب أو بيان رسول الله ﷺ مراده منه ثلاث: الأول العقائد، الثاني العبادات المطلقة، والمقيدة بالزمان والمكان؛ أو الصفة والعدد. الثالث التحريم الديني؛ وما عدا ذلك من أحكام الشرع؛ فيثبت بالاجتهاد فيما ليس فيه نص؛ ومداره على إقامة المصالح ودفع المفساد؛ فتدبر ولا تكن من الغافلين؛ فإن نصوص الكتاب والسنة وعمل السلف الصالح وكلامهم كثير في هذا الباب.

فهذا نموذج من كلام أئمة الإسلام ندعم به ما ذكرناه من الحجج والنصوص في دعوة المسلمين إلى فهم القرآن والاهتداء به؛ وبما ورد في السنة من بيانه؛ والاكتفاء بعباداتها وأذكارهما، والاستغناء بهما عن كل ما عداهما من غير غلو ولا تعصب ولا تكلف؛ والتفرغ بعد ذلك إلى القيام بفروض الكفایات من الدفاع عن الإسلام وتعزيزه، ودفع الأذى والاستعباد والظلم عن أهله؛ وإعزاز الأمة بالقوة والثروة بالطرق المشروعة المبينة على الفنون الصحيحة والنظام؛ وإنفاقها في سبيل الله؛ فهذا أفضل من الأوراد المبتدعة!!

أمرنا الله تعالى بالسلوك على الصراط المستقيم

أمرنا الله تعالى أن نسلك في هذه الدار إلى صراط الله المستقيم الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه وأخبر أن هذا الصراط المستقيم هو الموصل إلى جنته ودار ثوابه، وعلى قدر ثبوت العبد على هذا الصراط الذي نصبه الله تعالى لعباده في هذه الدار يكون ثبوت قدمه على الصراط المنصوب على متن جهنم! فلهذا قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

ولما كان طالب الصراط المستقيم طالب أمر أكثر الناس ناكبون عنه والسالك فيه قد يتوحش لتفرده، نَبَّه الله سبحانه على الرفيق في هذه الطريق وأنهم هم الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقًا، ليزول عن الطالب للهداية وسلوك الصراط المستقيم وحشته وتفرده عن أهل زمانه وبني جنسه، وليعلم أن رفيقه في هذا الصراط هم الذين أنعم الله عليهم، فلا يكثر بمخالفة الناكبين عنه فإنهم هم الأفلون قدرًا!! وإن كانوا الأكثرين عددًا كما قال بعض السلف: «عليك بطريق الحق ولا تستوحش لقلّة السالكين، وإياك وطريق الباطل ولا تغتر بكثرة المتهاكبين!!» وكلما استوحشت في تفردك، فانظر إلى السابقين واحرص على اللحاق بهم وغض الطرف عمن سواهم، فإنهم لن يُغنوا عنك من الله شيئًا؛ وإذا صاحوا بك في طريق سيرك فلا

تلتفت إليهم فإنك متى التفت إليهم أخذوك وعاقوك! ومن هذا قد ورد في دعاء القنوت «اللهم اهدني فيمن هديت» أي أدخلني في زمرة الرفقة واجعلني رفيقاً لهم ومعهم!

وينبغي أن يتحفظ العبد من مذهب المغضوب عليهم والضالين. والمغضوب عليهم هم أهل فساد العلم والقصد الذين عرفوا الحق وعدلوا عنه، والضالين هم الذين فسد علمهم فجهلوا الحق ولم يعرفوه! وأما الحق فهو ما كان عليه محمد رسول الله ﷺ وأصحابه ﷺ دون آراء الرجال وأوضاعهم وأفكارهم واصطلاحاتهم، فكل علم أو عمل أو حقيقة أو حال أو مقام خرج من مشكاة نبوته وعليه السكة المحمدية فهو من الصراط المستقيم، وما لم يكن كذلك فهو من صراط أهل الغضب والضلال والجحيم! كذا [في مدارج السالكين لابن القيم].

ولا ريب أن أصحاب رسول الله ﷺ وﷺ أعلم الناس بالدين وبمعاني ما جاء به رسول الله من غيرهم، ومن المحال أن يكون أصحاب رسول الله ﷺ جهلوا الحق وعرفه غيرهم من الرافضة والمبتدعة!! إنا إذا نظرنا إلى آثار الفريقين وجدناها تدل على أن طريق أهل الحق ظاهر بيّن، إن أصحاب رسول الله ﷺ فتحوا بلاد الكفر وقلبوها بلاد إسلام، وفتحوا القلوب بالقرآن والعلم والهدى، فآثارهم تدل على أنهم أهل الصراط المستقيم، ورأينا الرافضة والمبتدعة والمنتسبين إلى المذاهب المعينة بالعكس في كل زمان ومكان!!

إن في يوم الجمعة عاشر رمضان عام ١٣٦٠ كنت في الطائف في مسجد عبد الله ابن عباس رضي الله عنه أتلو كتاب الله رب العالمين، إذ ظهر لي منه أن فرعون عليه اللعنة هو الذي حزب الناس أحزاباً وفرقهم إلى مذاهب وطرائق!! فعلم منه أن بدعة المذهب والتمذهب وضلالة الطرق والطريقة من سنة فرعون وسياسته الخبيثة كما هو الشائع البائن من سياسة الحكومات الإبليسية الأوروبية!! فقد قال الله تعالى في سورة القصص: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضِعُّ مِنْهُمُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ﴾. الآية، وفي سورة الروم: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾.

اعلم أنه لا شك أن من صفات المهتدين الإيذان بجميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بلا تفريق بين أحد منهم، والتسليم لهم ولما جاءوا به، واتباع الحق حيثما كان وإكرامهم واحترامهم، فإن كان

الأمر هكذا فكذا يجب إكرام ورثتهم من الصحابة والتابعين والعلماء المجتهدين كالأئمة الأربعة وأضرابهم، وأئمة أهل الحديث ﷺ، فالأخذ بقول البعض وترك من سواه، أو محبة البعض وبُغض من عداه كما يفعله غالب مقلدة المذاهب الجامدين ليس من هدي المهتدين ولا من صفات المتقين!! فمن هذا قد نشأت العداوات بين منتسبي المذاهب حتى صاروا لا يقتدون في الصلوات خلف من ليس على مذهبهم؛ فالتعصب جهلاً منهم قد أعمى قلوبهم وأبصارهم!!

ومن أهل الضلال من جعل المذهب أصلاً، والقرآن هو الذي يُحمل عليه ويُرجع بالتأويل والتعريف إليه! كما جرى عليه المخذولون وتاه فيه الضالون!! والحق الواجب أن يكون القرآن أصلاً يُحمل عليه المذاهب والآراء في الدين، فما وافقه فمقبول وما خالفه فمردود!!

من وصف المغضوب عليهم أنهم لا يقبلون الحق إلا من أهل مذهبهم!

[تنبيه] اعلم أن من وصف المغضوب عليهم أنهم لا يقبلون الحق إلا من الطائفة التي هم منتسبون إليها مع أنهم لا يتبعون ما لزمهم في اعتقادهم، كما هو شأن كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة في العلم أو في الدين من المتفقه أو المتصوفة وغيرهم! فإنهم لا يقبلون من الدين رأياً ولا رواية إلا ما جاءت به طائفتهم؛ مع أن دين الإسلام يوجب اتباع الحق مطلقاً رواية ورأياً من غير تعيين شخص غير رسول الله ﷺ، لأن الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أين وجدها.

والمتمذهب يعظم في قلبه شخص فيتبعه من غير تدبر لما قال تقليدًا لأبائه وأهل بلاده! وهذا عين الضلال!! لأن النظر ينبغي أن يكون إلى القول لا إلى القائل كما قال علي رضي الله تعالى عنه إن الحق لا يُعرف بالرجال، اعرف الحق تعرف أهله! فالخير كل الخير في اتباع ما أمر به وفعله رسول الله ﷺ وأصحابه ﷺ، وكذا السلف الصالحون رحمهم الله تعالى! والشر كل الشر والضلال كل الضلال فيما أحدثه المتأخرون في الأمور الدينية، ولا شك أن المذهب من البدع في الدين!! وإنما أحدثه الأمراء والسلاطين لمقتضى سياساتهم أو اتباعاً لهواهم، أو حفاظاً لجاههم، أو عصبية لمشايخهم، كما هو معلوم لكل من طالع التواريخ!!

قال ولي الله الدهلوي في التفهيمات الإلهية ج ١ ص ١٥١: وترى العامة لا سيما اليوم في كل قطر يتقيدون بمذهب من المذاهب، ويرون خروج الإنسان من مذهب من قلده ولو في مسألة كالخروج من الملة كأنه نبي بُعث إليه!! وافترضت طاعته عليه. وكان أوائل الأمة وخير القرون قبل المائة الرابعة غير متقيدين بمذهب واحد! قال أبو طالب المكي في قرت القلوب: إن الكتب والمجموعات محدثة والقول بمقالات الناس والفتيا بمذهب الواحد منهم واتخاذ قوله في كل شيء والتفقه على مذهبه لم يكن الناس قديماً إلى ذلك! بل كانت العامة يتعلمون ويأخذون من العلماء أين وجدوهم!! ومن كان منهم يسمع الحديث يعمل به ولا يقلد سواه! وكانوا لا يقلدون إلا صاحب الشريعة فقط! وإذا اختلفت الروايات يتبعون من الأقوال ما يثلج قلبهم. وبعض الناس اختار التقيد بمذهب واحد لثلاثا يختلف عليه العامة! وكان بعض الجهابذة من العلماء لا يتقيد بمذهب واحد في عمله بنفسه أو في فتاواه لغيره كأبي محمد الجويني فإنه صنف كتابه المحيط ولم يلتزم فيه المشي على مذهب واحد، فهذه المسألة هالت القوم وأهاجت فحدثت فتن وتعصبات!!

الحق أن النبي ما ألزم الناس التزام مذهب واحد بعينه!

والحق أن الشارع ﷺ ما ألزم الناس أن يلتزموا مذهب واحد من الأئمة بعينه وإنما أوجب اتباعه ﷺ، فمن خالف سنة رسول الله ﷺ بعد ثبوتها كان خلافه مردوداً عليه ولم يكون معذوراً قط! وإما إذا لم يبلغه الحديث فربما كان معذوراً حتى يبلغه الحديث، وليس لأحد ممن ينتسب إلى الإسلام أن يقول أنا لا أعمل بالحديث وإنما أعمل بقول إمامي، فإنه يجره إلى الارتداد والعياذ بالله تعالى!!

فيجب من المسلم أن يتأمل ما ثبت من الحديث ويمثله بين عينيه ويعض عليه بالنواجذ ويعتصم به بمجمع قلبه ويده، ولا يصغي لمن خالفه في ذلك، وهذه الجادة القويمة فاتخذها مذهباً واحداً ولا تخرج عنها! ومثال الخروج من هذه الجادة مسح القدمين في الوضوء، واستحلال نكاح المتعة، واستحلال الشراب المسكر إذا شرب منه قليلاً! واستحلال الحمر الإنسية! والقول بأن آخر وقت الظهر أن يكون الظل مثلي ظل الإنسان بعد الفيء الأصلي.

ثم يا أيها المسلم إذا سمت همتك في العلم وقويت عزيمتك في التقوى، فاحرص على فهم صريح الكتاب وظاهر السنة وفعل أكثر أهل العلم من السلف، واجمع بين الأحاديث المختلفة، وتتبع الأخبار الصحيحة والحسنة المروية في كتب المحدثين، وخذ بالأقوى والأقيس والأحوط.

وتحصيل هذه الطريقة سهل لا يحتاج أكثر من الموطأ والصحيحين وسنن أبي داود وجامع الترمذي والنسائي؛ وهذه الكتب معروفة مشهورة يمكن تحصيلها في أقرب مدة فعليك بمعرفة ذلك، وإذا لم تعرف أنت ذلك، وسبقك إليه بعض إخوانك وفهمك باللسان الذي أنت تعرفه لم يبق لك بعد هذه عذر! والله تعالى أعلم.

وفي التفهيمات أيضًا ج ١ ص ٣٠٩ أن هؤلاء المسمين أنفسهم بالفقهاء الجامدين على التقليد يبلغهم الحديث من أحاديث النبي ﷺ بإسناد صحيح وقد ذهب إليه جمع عظيم من الفقهاء المتقدمين، وهم لا يعملون به وما يمنعهم من العمل إلا التقليد لمن لم يذهب إليه؛ فهؤلاء جميعًا على سخافة وسفاهة رأي وضلالة!! والحق أن الحق أمر بين، وأشهد الله بالله أن الله تبارك وتعالى أجل وأعدل من أن يكلف الناس بشريعة أن يعملوا بها إلى يوم القيامة ثم يجعلها عليهم عمى لا يميزون فيها بين الحق والباطل، بل الله تبارك وتعالى أبلغ الحق وأظهره حتى لا يهلك على الله إلا كل مارد ومتمرد، فأنزل كتابًا محكمًا لا يلتبس به كلام الناس، وحفظه من أن يتطرق إليه تحريف، وأنطق رسوله ﷺ بأحكام وحكم، وقد قيض الله تعالى لحفظ أحاديثه زعماء أمناء قد تكلفوا ببيان الحق مرويًا عن رسول الله ﷺ، وقد زيفوا الزيوف، فعليك الأخذ والاعتماد على الأحاديث التي يروها الثقات من صحاح أو حسان، فمن يخالف الأحاديث الصحاح فذلك الجاهل الضال!

وفيه أيضًا ج ١ ص ٢١١ وأشهد الله بالله أن لا حاكم إلا الله، وأن لا حكم إلا الله، وأن الله تعالى حكم بالواجب والمندوب والمباح والمكروه والحرام من فوق عرشه محقق ذلك كله في الملاء الأعلى، ثم أنزل الشريعة في الناس على لسان من اصطفاه لرسالته، فمن أخبر بأن هذا واجب أو حرام من غير تثبيت وثقة فقد افترى على الله الكذب ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾. وأشهد الله بالله أنه قد كفر بالله من يعتقد في رجل من الأمة يخطئ ويصيب أن الله كتب عليه اتباعه حتمًا وأن

الواجب عليه هو الذي يوجهه هذا الرجل عليه!! ولكن الشريعة الحقة قد ثبتت قبل هذا الرجل بزمان وقد وعاهها العلماء وأداها الرواة وحكم بها الفقهاء، وإنما اتفق الناس على تقليد العلماء على معنى أنهم رواة الشريعة عن النبي ﷺ؛ فلو أن حديثاً صح وشهد بصحته المحدثون وعمل به طوائف ثم هو لا يعمل به لأن متبوعه لم يقل به فهذا هو الضلال البعيد!

وفيه أيضاً ج ١ ص ٢١٢، وأشهد الله بالله أن الشريعة على مرتبتين: إحداهما الأخذ بأصل الفرائض. والاجتناب عن المحرمات القطعية، وإقامة شعائر الإسلام؛ وهذه المرتبة محتومة على طوائف الناس أدانيهم وأقاصيهم، ملوكهم وأمرائهم، مجاهديهم وفلاحيتهم، محترفيهم وتجارهم، عبيدهم وأحرارهم، وهذه المرتبة سهلة سمحة ليس فيها شدة. وثانيهما مرتبة الكمال والجمال، من أخذها كان عبداً محسناً سنياً، وفي هذه المرتبة سنن وآداب وتورعات مأثورة عن النبي ﷺ، وعن أوائل الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ﷺ، وبين المرتبتين فرق عظيم، وإهمال الفرق خسران وجهل، ومن إهمال الفرق بينهما نشأ غالب اختلاف العلماء، والغزاة والتجار الذي يشتغلون بأمر المعاش يكتفون بالأصل، والمتفرغون العباد والزهاد يأخذون بالثانية، ورجال بين بين، ولا ينبغي أن يؤمر المشتغلون بمعاشهم، لا سيما العبيد والإماء والفلاحون والمحترفون بأكثر من المرتبة الأولى، وإلا كانت شاقة عليهم، وأفضى الأمر إلى تركها والنفور منها؛ فيا أيها الناس لا تتبعوا إلا من دعا إلى كتاب الله وسنة رسوله، ولم يدع إلى نفسه ولا إلى إطاعة من دون الله ورسوله!

وفيه أيضاً ج ١ ص ٢١٤ وكثير من السفهاء يسمون أنفسهم بالعلماء! لاشتغالهم بعلوم اليونان والصرف والنحو والمعاني، ولا يعلمون من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ إلا الألفاظ! وإنما يخوضون باستحسانات الفقهاء وتفريعاتهم، فإذا بلغهم حديث من أحاديث رسول الله ﷺ لا يعملون به، وإنما يقولون: إنما عملنا على مذهب فلان لا على الحديث! وإمامنا أعلم بالحديث منا، فهو لم يتركه إلا لوجه ظهر لهم من نسخ أو مرجوحية^(١)، وهذا القول والعمل ليس من الدين في شيء إن آمنتكم بنبيكم فاتبعوه خالف مذهب إمامكم أو وافقه؛ فالواجب على المسلم أن يشتغل بكتاب الله وسنة

(١) راجع التعليق المذكور على الصفحة ٣٩.

رسوله ﷺ ابتداءً، فإن سهل عليه الأخذ بهما فيها ونعمت، وإن قصر فهمه فليستعن بفهم من مضى من العلماء ما يراه حقًا وصوابًا وأوفق للسنة، ولا يشتغل بالعلوم الآلية إلا على أنها آلة لا أنها مقصودة!!

وفيه أيضًا ج ٢ ص ١٣٤ من كان مقلدًا لواحد من الأئمة، وبلغه عن رسول الله ﷺ ما يخالف قوله في مسألة، فليس له عذر في أن يترك الحديث إلى قول غيره، وما ذلك شأن المسلمين، ويخشى عليه النفاق أن فعل ذلك. وإنا قد رأينا رجالًا من ضعفاء المسلمين، بل من هم في زي العلماء والصلحاء، يتخذون الصلحاء أربابًا من دون الله، ويجعلون قبورهم مساجد كما كان اليهود والنصارى يفعلون ذلك!! وقد رأينا رجالًا منهم يحرفون الكلم عن مواضعه. وقد فشا التحريف في كل طائفة، فالصوفية أظهرت أقاويل لا يدري لها توفيق بالكتاب والسنة، وكم أحدث الفقهاء من أمور لا يدري من أين أخذوا ذلك، فعامّة الناس صاروا يعبدون الطواغيت! ويتخذون قبور الصلحاء مساجد وأعيادًا، إلى غير ذلك مما هم فيه من الغواية! أعاذنا الله تعالى منها!

قال العلامة ابن القيم في أعلام الموقعين ج ٣ ص ٤٧٦: هل يلزم العامي أن يتمذهب ببعض المذاهب المعروفة أم لا؟ فالصحيح الصواب المقطوع به أنه لا يلزمه، إذ لا واجب إلا ما أوجبه الله تعالى ورسوله، ولم يوجب الله ولا رسوله على أحد من الناس أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة؛ فيقلده دينه دون غيره! وقد انطوت القرون الفاضلة مبرأ أهلها من هذه النسبة؛ بل لا يصح للعامي مذهب ولو تمذهب به فالعامي لا مذهب له، فإذا قال أنا شافعي أو حنبلي أو حنفي أو مالكي أو غير ذلك لم يصح كذلك بمجرد القول، كما لو قال أنا فقيه أو نحوي أو كاتب لم يصح كذلك بمجرد قوله، وإن القائل إنه شافعي أو مالكي أو حنفي، ويزعم أنه متبع لذلك الإمام سالك طريقه؛ فهذا إنما يصح له إذا سلك سبيله في العلم والمعرفة والاستدلال؛ فأما مع جهله وبعده جدًّا عن سيرة الإمام وعلمه وطريقه؛ فكيف يصح الانتساب إليه إلا بالدعوى المجردة والقول الفارغ من كل معنى! والعامي لا يتصور له أن يصح له مذهب؛ ولو قصور ذلك لم يلزمه ولا غيره ولا يلزم أحدًا قط أن يتمذهب بمذهب رجل من الأمة بحيث يأخذ أقواله كلها ويدع أقوال غيره. وهذه بدعة قبيحة حدثت في الأمة لم يقل بها أحد من أئمة الإسلام! وهم أعلى رتبة وأجل قدرًا! وأعلم بالله ورسوله

من أن يلزموا الناس بذلك! وأبعد منه قول من قال يلزمه أن يتمذهب بمذهب عالم من العلماء، وأبعد منه قول من قال يلزمه أن يتمذهب بأحد المذاهب الأربعة!

فيا الله العجب ماتت مذاهب أصحاب رسول الله ﷺ ومذاهب التابعين وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام، وبطلت جملة إلا مذاهب أربعة أنفس فقط من بين سائر الأئمة والفقهاء!! وهل قال أحد من الأئمة أو دعا إليه، أو دلت عليه لفظة واحدة من كلامه!! والذي أوجبه الله تعالى ورسوله ﷺ على الصحابة والتابعين وتابعيهم هو الذي أوجبه على من بعدهم إلى يوم القيامة. لا يختلف الواجب ولا يتبدل وإن اختلفت كيفيته، أو قدره باختلاف القدرة والعجز والزمان والمكان والحال.

ويدل على فساد التمذهب بمذهب بعينه أنه إذا رأى نص رسول الله ﷺ أو قول خلفائه الأربعة مع غير إمامه ترك النص وأقوال الصحابة، ويقدم عليها قول من انتسب إليه؛ وعلى هذا فله أن يستفتي من شاء من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على المفتي أن يتقيد بأحد من الأئمة الأربعة بإجماع الأمة؛ كما لم يجب على العالم أن يتقيد بحديث أهل بلده أو غيره من البلاد، بل إذا صح الحديث وجب عليه العمل به حجازياً كان أو عراقياً، شامياً أو مصرياً أو يمنياً؛ وكذا لا يجب على الإنسان التقيد بقراءة أحد القراء السبعة المشهورين باتفاق المسلمين، بل إذا وافقت القراءة رسم مصحف الإمام وصحت في العربية وصح سندها جازت القراءة بها، وصحب الصلاة بها اتفاقاً، وهذا اختيار أبي البركات ابن تيمية؛ ولكن ليس له أن يتتبع رخص المذاهب وأخذ غرضه من أي مذهب وجدته فيه، بل عليه اتباع الحق بحسب الإمكان؛ وهذا هو الحق والله التوفيق!

فصل

إني أذكر هنا بعض ما وقفتُ عليه من أسباب شيوع هذه المذاهب في الأقطار ليكون عبرة لمن له عقل أو ألقى السمع وهو شهيد.

وهاك ما في التواريخ. قال أحمد المقرئ المغربي في كتابه [نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب] ج ٣ ص ١٥٨: إن سبب تمذهب أهل المغرب بمذهب الإمام مالك رحمته الله تعالى أن أهل المغرب

والأندلس كانوا في القديم على مذهب الأوزاعي وأهل الشام منذ أول الفتح، ففي دولة الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل وهو ثالث الولاة بالأندلس من الأمويين انتقلت الفتوى إلى رأي مالك بن أنس رحمته الله، وأهل المدينة وذلك برأي الحكم واختياره لمصلحة سياسة رآها!! واختلفوا في السبب المقضي لذلك. فذهب الجمهور إلى أن سببه رحلة علماء الأندلس إلى المدينة، فلما رجعوا إلى الأندلس وصفوا فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره فأعظموه واختاروا مذهبه. وقيل إن الإمام مالك رحمته الله سأل بعض الأندلسيين عن سيرة ملك الأندلس فوصف له سيرته فأعجبت مالكا لكون سيرة بني العباس في ذلك الوقت لم تكن مرضية، فقال الإمام مالك لذلك المخبر نسأل الله تعالى أن يزين حرمنا بملككم فنميت المسألة إلى ملك الأندلس مع ما علم من جلالة مالك ودينه، فحمل الناس على مذهبه وأمر بترك مذهب الأوزاعي، والله أعلم!

ثم إن ملوك المغرب اتفقوا على أن يكون الحكم والعمل على ما اختاره ابن القاسم فقد لا غير! فالحاصل أن المذاهب صارت من ملعبة الملوك وسياساتهم فتدبر؟

قال المعصومي: إن أردت الاطلاع على أسباب حدوث المذاهب والطرائق فعليك بمطالعة مقدمة تاريخ ابن خلدون فإنه قد أبدع في البيان فجراه الله خيرا وأفاد إن المذاهب حدوثها وشيوعها إنما هي بسبب السياسات الغاشمة واستيلاء الأعاجم ذوي الأغراض على الملك فتنبه!!

قال ابن القيم [في إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان] ج ١ ص ١٢٥ ومن كيد الشيطان أمرهم بلزوم زي واحد ولبسة واحدة وهيئة ومشية معينة، وشيخ معين! وطريقة مخترعة، ومذهب معين، ويفوض عليهم لزوم ذلك بحيث يلزمونه كلزوم الفرائض! فلا يخرجون عنه ويقدحون في من خرج عنه ويذمونه كأكثر مقلدة المذاهب المعينة وأصحاب الطرق المتنوعة من الصوفية. الخزافية كالنقشبندية والقادرية والسهروردية والشاذلية والتيجانية وغيرهم! فالحذر الحذر مما هم عليه من التعصب والتقليد، وهؤلاء قد اشتغلوا بحفظ الرسوم عن الشريعة والحقيقة، فصاروا واقفين مع الرسوم المبتدعة، ليسوا مع أهل الفقه ولا مع أهل الحقائق، ومن تأمل هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرته وجدته مناقضا لهدي هؤلاء، وهديه صلى الله عليه وسلم عدم التكلف والتقييد بغير ما أمره به ربه، فبين هديه صلى الله عليه وسلم وهدي هؤلاء بون بعيد!!

قال المعصومي: إن كنت تريد الاطلاع على حدوث هذه المذاهب المختلفة المغايرة للإسلام والمفرقة للمسلمين! فعليك بمطالعة كتاب إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان وخصوصاً القسم الأخير منه، فإن هناك بيان دسائس ابن سينا والنصير الطوسي، ودسائس العبيدين والفاطميين وغيرهم.

وبالجملة فإن أعداء الإسلام إنما وصلوا إلى تغيير الإسلام بتفريق أهله إلى مذاهب وطرائق فتدبر.

قال الإمام شهاب الدين عبد الرحمن المعروف بأبي شامة المتوفي سنة ٦٦٥ في كتابه المؤمل للرد إلى الأمر الأول ج ١ ص ١٠: إن الناس قد قنعوا من علوم القرآن بحفظ سوره، ونقل بعض قراءاته وغفلوا عن علم تفسيره ومعانيه واستنباط أحكامه! واقتصروا من علم الحديث على سماع بعض الكتب على شيوخ أكثرهم أجمل منهم! ومنهم من قنع بزبالة أذهان الرجال وكناسة أفكارهم والنقل عن أهل مذهبه! وقد سئل بعض العارفين عن معنى المذهب فأجاب بأن معناه دين مبدل! قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا﴾ ومع هذا يخيل إليه أن من رؤوس العلماء وهو عند الله وعند علماء الدين من أجهل الجهل إلخ!!

وفيه أيضاً ج ١ ص ١٥: وقد اشتهرت المذاهب الأربعة وهجر غيرها فقصرت همم أتباعهم إلا قليلاً منهم فقلدوا بعد ما كان التقليد لغير الرسل حراماً بل صارت أقوال أئمتهم عندهم بمنزلة الأصليين، وذلك معنى قوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(١).

(١) إن هؤلاء المقلدين يزعمون أن كل حديث لم يأخذ به إمامهم، هو منسوخ، فهم بذلك يطعنون بأئمة المذاهب الآخرين، وينسبون إليهم الجهل، لأخذهم به! كما أنهم يعتقدون بإمامهم العصمة والعياذ بالله والإحاطة بجميع الأحاديث النبوية مما لم يقل به هذا الإمام نفسه! علماً بأن الحديث جمع بعد هؤلاء الأئمة الأربعة رحمهم الله، مما جعل أحكامهم تتضارب وتختلف بين الوجوب والحرام والكراهة والندب والإباحة في الحكم الواحد مما لا يتصور أن ينزله الله سبحانه القائل ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾! وقد صرح الشعراي وغيره بأن هؤلاء الأئمة لو جاؤوا اليوم لرجعوا عن كثير من آرائهم بعد هذا الجمع للحديث من قبل رجال عدول. لهذا كله، ولعلم كل إمام من الأئمة بغياب كثير من الأحاديث عنه للأسباب السالفة الذكر، صرح بوجوب الرجوع إلى الحديث إذا صح، والضرب بأقواله المخالفة له عرض الحائط. مما يدل على إنصافه وتبرئته

قال جامع هذه الكلمات أبو عبد الكريم وأبو عبد الرحمن محمد سلطان المعصومي: هذا آخر ما نويت جمعه مما يتعلق بمسألة تقليد المذاهب الواردة إليَّ من الشرق الأدنى من بلاد اليابان، وقد اكتفيت بهذا القدر، لأن القطرة تدل على البحر، والله عَلَّمَكَ المسؤول أن ينفع به العباد في عامة البلاد ويجعله خالصًا لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنت النعيم، وكان ذلك في بلد الله الأمين في داري الكائن في زقاق البخارية قريبة من المسجد الحرام، خامس عشر شهر محرم الحرام عام ١٣٥٨.

وآخر دعوانا: «سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين».

ذمته، فالتبعة تقع بعد ذلك يوم القيامة على أتباعه المقلدين المتعصبين الأخسرين أعمالًا الذين ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا!!

الفهرس

- ٣ [المقدمة في سبب التأليف]
- ٤ بيان حقيقة الإيمان والإسلام
- ٥ التقليد لمذهب معين من المذاهب الأربعة ليس بواجب ولا مندوب!
- ٥ أساس دين الإسلام إنما هو العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ
- ٧ المتأخرون غيروا وبدلوا حتى أُلزموا تقليد واحد فتفرقوا!
- ٨ هل يُسأل الإنسان في القبر إذا مات عن المذهب أو الطريقة؟!
- ٩ أصل القول بلزوم التزام مذهب معين مبني على السياسات!
- ١٠..... تحقيق الدهلوي في رسالة الإنصاف أن المذهب بدعة!!
- ١١..... من يتعصب لواحد غير رسول الله ﷺ فهو ضال جاهل!!
- ١٢ تحقيق ابن الهمام أن التزام مذهب معين غير لازم!
- ١٣ الإمام المتبوع المقتدى به هو النبي ﷺ
- ١٤ بسبب اتباع المذاهب حدثت التفرقة والاختلافات!

- ١٦مذهب الإمام أبي حنيفة إنما هو العدل بالكتاب والسنة.....
- ١٧المجتهد قد يخطئ ويصيب وأما النبي ﷺ فمعصوم من الخطأ.....
- ٢١الحق ليس محصوراً في رأي أحد قطعاً إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٢٢تنبيه مهم جداً.....
- ٢٤لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها.....
- ٢٦حكاية الفخر الرازي في تغيير العلماء دين الله وشرعه!!.....
- ٢٧الإمام الأعظم هو رسول الله ﷺ لا غيره!!.....
- ٢٩أمرنا الله تعالى بالسلوك على الصراط المستقيم.....
- ٣١من وصف المغضوب عليهم أنهم لا يقبلون الحق إلا من أهل مذهبهم!.....
- ٣٢الحق أن النبي ما ألزم الناس التزام مذهب واحد بعينه!.....
- ٣٦فصل.....
- ٤١الفهرس.....

